المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: جدلية العلاقات المدنية العسكري جنوب افريقيا انموذجاً
اسم الكاتب: م.د. حسين علي مكطوف، م.د. نيران عدنان كاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2531
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 09:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جدّلية العلاقات المدنية العسكرية جنوب افريقيا انموذجاً

م.د. نيران عدنان كاظم م.د. حسين علي مكطوف
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المخلص:

تتضح طبيعة العلاقات المدنية العسكرية عبر عدة محددات سياسية، واجتماعية، وثقافية، ويعود سبب ذلك إلى أن طبيعة عمل المؤسسة العسكرية يخضع لمبدأ الأوامر والتنفيذ دون وجود مساحة للنقاش وتتنافى تلك القاعدة مع أسس المبدأ الديمقراطي، وتتميز اغلب الانظمة السياسية في قارة افريقيا بظاهرة الانقلابات العسكرية وسيطرة العسكر على مقاليد الحكم والسلطة، وقد عكس ذلك ضعف النخب المدنية وتراجع النضج الثقافي لدى المجتمعات، فضلاً عن غياب المؤسساتية، واستطاعت دولة جنوب افريقيا أن تحقق قدراً من التحول الديمقراطي عبر تفعيل دور المؤسسات والسيطرة على المؤسسة العسكرية ورفع مستوى الثقافة السياسية لدى المجتمع مما افرز خضوع جميع مؤسسات الدولة بما في ذلك المؤسسة العسكرية .

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية العسكرية، الديمقراطية، الدولة، جمهورية جنوب افريقيا.

Abstract:

The nature of civil-military relations is clarified through several political, social and cultural determinants. The civil and military authority don't meet because of the nature of the work of the military institution which is subject to the principle of orders and implementation without a space for discussion. This rule is incompatible with the foundations of the democratic principle. Most political systems in the African continent are distinguished by the phenomenon of military coups and the military control of the reins of government and power. This phenomenon reflects the weakness of the civilian elites and the decline in the cultural maturity of these societies as well as the absence of institutionalization. However, South Africa was able to achieve a degree of democratic transformation by activating the role of institutions, controlling the military institution, and raising the level of political culture in society which resulted in the subordination of all state institutions including the military one.

المقدمة

تختلف العلاقات المدنية العسكرية باختلاف نموذج الدولة، كما أن دراسة تلك العلاقة موضوع سياسي يشبه في طبيعة الحال مواضيع العلوم السياسية الأخرى، كما أن العلاقة المدنية العسكرية تستأثر باهتمام الرأي العام وتنعكس على بتحديد مصير المجتمعات، ولم تحافظ المؤسسات العسكرية بعلاقات مدنية ثابتة بل نهضت بمراحل متعددة فكانت منها تخرج النخب السياسية والاحزاب وفي بعض الاوقات تكون مصنع القرار السياسي خاصة في دول القارة الأفريقية، وكانت الفترة ما بين العام ١٩٤٥ والعام ١٩٧٠ هي مرحلة الانقلابات وسيطرة العسكر على المدنيين اما خلال الاعوام ١٩٧٠ و٢٠٠٢، كانت الانقلابات محدودة الا انها تتميز ببروز الطابع المدني، وكان ذلك مؤشراً بارزاً على تحول العلاقات المدنية العسكرية فبعد ما كان العسكر هو المهيمن على السياسة، واجهزة الحكم صار يتقاسم مع النخب تلك السيطرة ثم وصلت تلك العلاقة إلى ذروتها

عبر تحديد الادوار ورسمها بشكل يتناسب مع شكل الدولة الديمقراطية الحديثة، ففي دولة جنوب افريقيا محل دراستنا مرت العلاقة المدنية العسكرية بمراحل عديدة حتى وصلت إلى مرحلة التحول الديمقراطية ومن ابرز تلك المراحل هي دخول نظريات التحول الديمقراطي والحد من نفوذ العسكر وتحديد الصلاحيات وكذلك نضوج المجتمعات في الدول النامية لا سيما دولة جنوب افريقيا إذ اصبح هنالك توازن مجتمعي بين السود والبيض وادى ذلك التوازن إلى حالة من الاستقرار السياسي والاتجاه نحو النمط الديمقراطي فضلاً عن تصاعد سيطرة النخب السياسية والتعديلات الدستورية وتفعيل عمل المؤسسات السياسية وكذلك منظمات المجتمع المدني مما انعكس على العلاقة المدنية العسكرية خاصة في جنوب افريقيا الى مرت بمراحل متعددة لتلك العلاقة.

اهمية البحث

تنبع اهمية البحث من عدة جوانب اهمها :

١- أن العلاقات المدنية العسكرية تُعد احد اهم المعوقات التي تواجه الانظمة السياسية لا سيما الانظمة التي لا تزال في مرحلة الانتقال الديمقراطي .

٢- اصبحت جدلية العلاقات المدنية العسكرية محط انظار مفكري علم السياسة فعبر تنظيم تلك العلاقة يتم تحديد شكل النظام السياسي .

٣- لم تقتصر العلاقات المدنية العسكرية على المؤسسة العسكرية ونظام الحكم وانما امتدت لتشكل احد اهم الركائز الاجتماعية والمؤسسات السياسية والقوانين لذلك لابد من ابراز طبيعة العلاقة بين العسكر والاطراف الأخرى .

٤- يشكل نموذج دولة جنوب افريقيا مثالاً وافياً لتوضيح جدلية العلاقات المدنية العسكرية إذ مرت تلك الدولة بمراحل تمثل سيطرة للعسكر على السلطة وللمدنيين في ظل الانتقال الديمقراطي .

اشكالية البحث

تنطلق اشكالية البحث من عدة تساؤلات ابرزها: هل تمثل العلاقات المدنية العسكرية جدلاً يسمح بأن يكون محل للدراسة والبحث*؟ وما هي الثوابت والمتغيرات في استمرار وديمومة تلك العلاقات؟ وهل هنالك نظريات واضحة تحدد مسار تنظيم العلاقات المدنية العسكرية؟ وما مدى تأثير المجتمع والمؤسسات في تنظيم تلك العلاقات؟ وهل تمكن المجتمع والنخب السياسية في دولة جنوب افريقيا من وضع حد لسيطرة العسكر على السلطة السياسية والعلاقات المدنية؟ نقصد هنا بالدراسة جمهورية جنوب افريقيا

فرضية البحث

يتركز البحث على فرضية مفادها: أن العلاقات المدينة العسكرية مترابطة ومتشابكة واحياناً تكون ثابتة من جهة، ومتغيرة من جهة ثانية ومتداخلة في بعض الاوقات، كون النخب المدنية والعسكر هم من بيئة اجتماعية واحدة وكلما كان المجتمع يتمتع بنضجا" سياسياً كل ما كانت تلك العلاقات مستقرة وبالعكس، وقد مرة دولة جنوب افريقيا بمراحل تمثلت بسيطرة العسكر ثم اللجوء إلى التحول الديمقراطي الذي كان عاملاً مهما في فض التشابك بين العلاقات المدنية العسكرية في تلك الدولة .

منهجية البحث

يصعب في الكثير من الاحيان اتباع منهج واحد للأحاطة بموضوع ما، خاصة إذ ما كان منها في مجالات البحوث الأنسانية. لذا تم استخدام مجموعة من مناهج

البحث العلمي إذ تم توظيف المنهج التاريخي للاستدلال على الموروث التاريخي للوقائع المتعلقة بموضوع البحث، وكذلك المنهج الوصفي لدراسة العلاقات المدنية العسكرية ووصفها بطريقة علمية للوصول إلى نتائج ووقائع منطقية، كما تم استخدام منهج التحليل النظمي للتعرف على طبيعة النظام السياسي وتطور العلاقات المدنية العسكرية في دولة جنوب افريقيا.

المبحث الاول: الثابت والمتغير في العلاقات المدنية العسكرية

تحتل العلاقات المدنية العسكرية مكانة متقدمة لدى المختصين في العالم الحديث، نظراً لما يتخلل تلك العلاقات من تفاعلات ذات ابعاد متنوعة خاصة في الأنظمة السياسية حديثة العهد بالديمقراطية، فالانتقال الديمقراطي لا يتحدد بممارسة السلطة وتداولها وإنما يتفاعل مع أجزاء النظام السياسي والدولة من جهة، وكذلك يتميز عن طبيعة الأنظمة السياسية ذات نمط شمولي، وملكي، والعسكري من جهة ثانية. واخذت العلاقات المدنية العسكرية جانب مهم كنظرية حديثة باعتبارها سلاح ذو حدين إذ نرى أن تلك العلاقة تنعكس على استقرار النظام السياسي والاجتماعي كلما كانت خاضعة لتراتبيات قانونية ودستورية وإجراءات عملية، ومهدد للنظام نتيجة التفكك السياسي والاجتماعي، وهنالك العديد من النماذج التي توضح جدلية تلك العلاقة فإن الدول ذات الأنظمة الديمقراطية القديمة تتمتع بعلاقات مدنية عسكرية مستقرة.

وعبر هذا المبحث سوف يتم التعرف على ابرز النظريات والمحددات التي تؤثر وتتأثر في طبيعة العلاقات المدنية العسكرية .

المطلب الأول: نظريات التحول المدني – العسكري

منذ عام ١٩٧٤، وهو عام ثورة القرنفل باعتباره بداية الموجة الثالثة للتحول في العلاقات المدنية العسكرية وجدنا أن (٣٩) دولة فقط من أصل (١٤٥)

كانت تتمتع بأنظمة سياسية مدنية (ديمقراطية) آنذاك، أي ٢٦،٩%، مقابل وضع أختلف اختلافا واضحاً في عام ١٩٩٧ إذ كانت هناك (١٩١) دولة حول العالم، من ضمنها (١١٧) كانت تتمتع بالديمقراطية، أي بنسبة ٦١،٣% وفي الواقع بين عامي ١٩٧٤ و١٩٩٩، سقط (٨٥) نظاماً بين عسكري واستبدادي، تحول (٣٠) نظاماً منها إلى ديمقراطيات مستقرة، وبرز (٣٤) نظاماً استبداديا جديداً حلت محل الأنظمة العسكرية والاستبدادية السابقة، وتحولت الأنظمة المتبقية البالغ عددها (٢١) نظاماً إلى شبه ديمقراطيات، أو أنظمة سياسية يقودها قادة عسكريون[١] .

ويُعد صامويل هانتنجتون وموريس جانويتز من ابرز المنظرين مجال العلاقات المدنية–العسكرية في الدراسات الإستراتيجية إذ ركزوا على تطور الظاهرة عبر الفترات التاريخية التي مرت بها الديمقراطيات الجديدة منذ الثورة البرتغالية في عام ١٩٧٥ حتى تسعينيات القرن العشرين، وكانت الديمقراطيات المستقرة سياسياً وأمنياً هي المرجع والمقياس المعياري الذي ركز عليه المفكرين لمقارنة تلك الديمقراطيات مع التجارب الديمقراطية الحديثة على افتراض أن المفاهيم والعناصر النظرية مشتقة من تجربة الديمقراطيات العريقة في التعامل مع المؤسسات العسكرية والأمنية، بطريقة يستطيع فيها القادة المدنيون كسب قادة الجيش والأمن من أجل القيام بالمهام وتنفيذ السياسات التي يرسمونها[٢] .

---

[١] نارسيس سيرا، الانتقال العسكري تأملات حول الإصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة: وفيقة مهدي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص١٦ .

[٢] شكري محمد، منظور العلاقات المدنية العسكرية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، بحث نشر على الانترنت بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٨، تاريخ زيارة الموقع ٢٠٢٢/٣/٢٠، للمزيد ينظر الموقع: https://www.politics-dz.com

ففي أفريقيا بقيت سلطة الحكومة الفردية والاحتكارية حقائق مزمنة إذ ترفض غالبية المجتمعات الأفريقية خيار الحكم العسكري بنسبة بلغت ٨٠%، وكذلك بنسبة ٧١% رفض سيادة الحزب الواحد، و٧٨% رفض حكم الفرد الواحد، وتسعى تلك المجتمعات إلى التحول نحو الحكومات الديمقراطية بحثاً عن الحريات المدنية والمشاركة في صناعة القرار، والتصويت في الانتخابات واصلاح العملية السياسية[٣] .

وبعدما استطاعت اغلب الدول الأفريقية تحقيق التحول الديمقراطي نشأت مشكلات مختلفة وأشد خطورة من المؤسسات العسكرية التي تم احلالها بنظم بديلة في عملية التحول أو زاد اندماجها في عالم السياسة في الدكتاتوريات الفردية، فعبر الضابط عن سخطهم للخروج من السلطة وشاركوا في انشطة سياسية متنوعة تهدف إلى الإطاحة بالنظام الديمقراطي الجديد أو فرض التغيير في قياداته أو سياسته[٤]، وقد اتخذت مشكلة العلاقة بين ما هو مدني وما هو عسكري ثلاث اشكال مما يتوقف على نوعية النظام الشمولي وقوة المؤسسة العسكرية وطبيعة العملية الانتقالية[٥] .

إذ سعت الحكومات المدنية إلى تحديد مهام العسكريون وأبعادهم عن السياسة، بعد ما كانت صلاحيات العسكريين عديدة ومتنوعة ولا تتصل بالأمن العسكري، وبذلك كان إبرز اهداف الحكومات الديمقراطية الجديدة دون استثناء هو تجرد العسكريين من المهام غير العسكرية والمتصلة بالأمن الداخلي، وتوجيه

---

[٣] نقلاً عن: لاري دايموند، روح الديمقراطية "الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة"، ترجمة: عبد النور الخراقي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٣٩٠ .

[٤] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة: عبدالوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣، ص٣١٩ .

[٥] المصدر نفسة، ص٣٢٢ .

انتباههم إلى مهمة الدفاع عن الأمن الخارجي للدولة[٦]، وأدركت النخب المدنية ضرورة اعادة رسم العلاقة مع العسكريين وبناء الثقة للحفاظ على النظام السياسي، فلجأت تلك النخب إلى عزل القادة العسكريين واستبدالهم بقادة يمكنهم الوثوق بهم وقد حدث ذلك في كل من اليونان وإسبانيا والبرتغال والأرجنتين والفليبين وباكستان وتركيا وبولنده[٧] .

وقد أنقسم الإسهام الفكري في وضع نظريات للعلاقات المدنية العسكرية بين ثلاث نظريات يفصلهما ثلاث اختلافات رئيسية: الاختلاف **الأول** يتعلق بطريقة تحليل كل منهما للتدخلات العسكرية الداخلية، **والثاني** يتعلق بما أوصى به مؤيدة كلا النظريتين كرادع لتلك التدخلات، وأخيراً القيود الأيديولوجية .

اولاً: نظرية الانفصال (separation Theory)

تقوم هذه النظرية على فرضية مفادها أن المؤسسة العسكرية يجب أن تبقى منفصلة مادياً وأيديولوجياً عن المؤسسات السياسية بالدولة[٨]، إذ ورثت المؤسسة العسكرية عن الأنظمة السياسية المتسلطة براعه خاصة في البقاء وإعادة التكيف وبخاصة في الأنظمة الديمقراطية الحديثة مما يؤدي ذلك إلى سهولة اختراق النظام السياسي (المدني) من قبل العسكريين وهذا يتطلب قيادة في إعادة رسم مهام المؤسسة العسكرية لتكون تلك المهام منفصلة ومحددة ومنسقة لتحقيق

---

[٦] صامويل هانتنجتون، المصدر السابق، ص٣٣٤ .

[٧] المصدر نفسه، ص٣٣٧ .

[٨] احمد عبد ربه، العلاقات المدنية العسكرية وإشكاليات التحول الديمقراطي دراسة في الاتجاهات النظرية الحديثة، من كتاب (الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا)، منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، ٢٠١٥، ص٣١ .

الهدف الذي ترسمه النخب السياسية (المدنية)[٩]، ويرى (رالف م. غولدمان) أن المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الأكثر احترافاً وتنظيماً وذات وظيفة نوعية من بين المؤسسات الأخرى لدى الشعوب، وتتميز بأنها مدمرة وذات طبيعة استبدادية، ورغم هذا الأمر صحيح من الناحية الوظيفية، ألا أنه لم تنشأ حتى الآن أية مؤسسة يمكنها القيام بالدور الذي تؤديه المؤسسة العسكرية في المجتمع، وبذلك يحدد رالف وظائف تلك المؤسسة وحدودها بالدفاع عن الدولة من العدوان الخارجي، وتوفير الأمن الداخلي، وبذلك سوف يصل النظام السياسي المدني إلى تحقيق سياسة داخلية غير عنيفة من جهة والحفاظ على الحريات في النظام الديمقراطي من جهة ثانية[١٠]، وتُعد فكرة احترافية المؤسسة العسكرية حجر الأساس في نظرية الانفصال، والتي ترى أن الجيش المحترف يجب أن يكون قادراً على تقديم النصح والمشورة للقيادة المدنية وكذلك لديه الجاهزية للدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية ولكن ينبغي ألا ينخرط في عملية صع القرار السياسي[١١].

ثانياً: نظرية التوافق (Concordance Theory)

تفترض هذه النظرية وجود ثلاثة شركاء هم: المؤسسة العسكرية، والنخب السياسية، والمواطنون (المجتمع)، ينبغي أن يهدفوا إلى علاقة تعاونية، قد تتضمن انفصالاً بين المجالين المدني والعسكري بالمعنى السابق بيانه، وقد لا تتضمن مثل هذا الانفصال، وفقاً لريبكيا شيف، صاحب نظرية التوافق، فإن المستوى العالي

---

[٩] فيليبي أغويرو، التحدي المزدوج الجديد السيطرة الديمقراطية وكفاءة الجيش، الشرطة، الاستخبارات، من كتاب (ديموقراطيات في خطر)، ترجمة: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٤، ص٩٦ .

[١٠] رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسة الأحزاب التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، ترجمة: فخري صالح، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٦، ص٣٦ .

[١١] احمد عبد ربه، المصدر السابق، ص٣٢ .

للتكامل بين المؤسسة العسكرية وباقي أجزاء المجتمع يمثل أحد النماذج المقبولة للعلاقات المدنية العسكرية، أخذ في الاعتبار أن كل نموذج من نماذج العلاقات المدنية العسكرية يعكس الظروف المؤسسية والثقافية المشتركة بين الشركاء الثلاثة، وبذلك لا يمكن أن ينسب التدخل العسكري في السياسة لأحد تلك النماذج بعينه كما تفعل نظرية الانفصال[١٢].

ووفقاً لنظرية التوافق فإن ما يعنينا في التحليل لا يتعلق بالنموذج المطبق للعلاقات المدنية العسكرية في الدولة وإنما يكمن في قدرة الشركاء الثلاثة على التوافق حول أربعة مؤشرات رئيسية فيما بينهم: (١) **التركيبة الاجتماعية لجموع ضباط الجيش،(٢) عملية صنع القرار السياسي،(٣) آلية تعيين واختيار جنود وضباط الجيش،(٤) النمط العسكري**، فإذا حدث توافق بين الشركاء الثلاثة على تلك المؤشرات قَلت احتمالية حدوث تدخل عسكري من جهة، واستقرار سياسي من جهة ثانية، بينما إذا حدث شقاق بينهم حول المؤشرات السابقة ازدادت احتمالية مثل هذا التدخل[١٣] .

ثالثاً: نظرية التنافس المدني العسكري

تبلورت هذه النظرية على يد كل من (أريل كرواسون وديفيد كوهين) في عام ٢٠١٠، لتحليل العلاقات المدنية العسكرية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو تلك التي لا تزال في مراحل التحول الديمقراطي، ويقدم الإطار التحليلي الذي طرحاه في الدول الأقل ديمقراطية باعتبارها تنافساً بين العسكريين والمدنيين للسيطرة على خمس مناطق رئيسية في عملية صنع القرار هي: **(تجنيد النخبة،**

---

[١٢] **المصدر نفسه، ص٣٥ .**

[١٣] **المصدر نفسه، ص٣٨ .**

صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، التنظيم العسكري)، إذ يرى (كرواسون وكوهين)، أن مكونات السيطرة المدنية في الدولة تنتظم في المجالات الخمسة لصنع القرار، وبناءً عليه فإن مقدار السيطرة المدنية يتوقف على نتيجة التنافس بين المدنيين والعسكريين على تلك المجالات لصنع القرار .

ولسيطرة النخب المدنية على المؤسسة العسكرية يجب ان تعتمد تلك النخب على تطوير استراتيجيات قصيرة ومتوسطة المدى لإنشاء المؤسسات اللازمة للحد من النشاطات السياسية للمؤسسة العسكرية، فضلاً عن قدرة ورغبة النخب المدنية في تحقيق تلك السيطرة[١٤]، إذ تختلف الأنظمة السياسية وفق مقدار النفوذ وتوزيعه والسيطرة على المؤسسات، وعلى نحو أكثر دلالة تختلف الأنظمة السياسية بالنسبة لتجديد السياسة واستيعاب الجماعات في قدرتها تكثيف النفوذ وتوسيعه للسيطرة على العسكريين[١٥]، ويَعتمد ذلك على عدة امور منها: **(الاسترضاء، والرصد والمتابعة، واختيار أفراد القوات المسلحة بناءً على الانتماء أو الولاء، والتنشئة السياسية للجيش، ومكافأة الامتثال ومعاقبة المقصر)** [١٦].

المطلب الثاني: الثقافة السياسية والتركيبة الاجتماعية في العلاقات المدنية – العسكرية

[١٤] احمد عبد ربه، المصدر السابق، ٤٧ .

[١٥] صامويل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلوعبود، ط٢، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٥، ص١٢٨ .

[١٦] احمد عبد ربه، المصدر السابق نفسه .

أن الثقافة السياسية تُعد جزءاً من الثقافة العامة، وهذا ما يجعل كلاً من المفهومين متداخلين إلى حد كبير، كما أن التراث العلمي يعكس الكثير من التعريفات التي ارتبطت بالثقافة ككل[١٧]، وعُرفت تعريفات متعددة فعرفها لوسيان باي، بأنها: (مجموعة من القيم والمعتقدات السياسية والأسس السائدة في أي مجتمع من المجتمعات والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعاً من الموائمة الاجتماعية لسلوك الأفراد، وتُعطي للعملية السياسية شكلاً ومضموناً بالطريقة نفسها التي تعطي بها الثقافة بوجه عام ملائمة للحياة الاجتماعية)[١٨].

ويرى كل من (برووم، وسيلزينك)، بأن الثقافة لا يمكن اقتصارها على جوانب معينة من المعرفة ولكنها تشمل جميع انماط السلوك والنشاط البشري، وتُكتسب تلك الثقافة بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من اجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة[١٩]، وقد سعى جبر يال ألموند وفيربا، لتحديد نمط الثقافة السياسية وجعلها على أنها نوع من السلوك الذي يرتبط بالنظم السياسية الديمقراطية، والتي تسعى لخلق نوع من الشعور الإيجابي لدى المواطن، وكذلك تسهم الثقافة السياسية في التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية وفهم مكونات وعناصر البناء السياسي لتلك الأنظمة[٢٠] .

---

[١٧] عبدالله محمد عبدالرحمن، علم الاجتماع السياسي النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص٤٣٤ .

[١٨] نقلاً عن: محمد عدنان محمود، الثقافة السياسية العربية سؤال الوطن ومعضلة العولمة، دار قناديل للنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٢١، ص٦٩ .

[١٩] عبدالله محمد عبدالرحمن، المصدر السابق، ص٤٣٥ .

[٢٠] المصدر نفسه، ص٤٤٠ .

وتؤثر الثقافة السياسية على طبيعة العلاقة المدنية العسكرية، إذ تأخذ القيم والأيديولوجيا دوراً أساسياً في تحديد تلك العلاقة وبحسب رأي سدني فوربا، أن ما يسود في المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكاماً ومحكومين، وترتبط القيم ارتباطاً وثيقاً بالمعتقدات حيال ما هو كائن في العالم السياسي وتعمل العواطف في اتجاه تعزيز تلك القيم والمعتقدات، فالأنظمة التسلطية والعسكرية تتسم بتركيز عملية اتخاذ القرار عند قمة الهرم السياسي، ويختفي فيه مناخ الحرية السياسية وهذا السلوك يفرز ثقافة سياسية معينة تدور عناصرها حول استخدام القوة والإكراه وغياب روح المبادرة .

وعلى العكس تساعد الممارسة المدنية الديمقراطية بما تفرضه من مناخ الحرية السياسية وتعدد الآراء والاتجاهات ووجود معارضة على كافة المستويات على ارساء ثقافة سياسية ديمقراطية تتضمن الإحساس بالقدرة على نقد أي قائد أو مسؤول دون خوف، وأن تغيير نظام الحكم كان ينقل المجتمع من نظام عسكري سلطوي إلى نظام مدني ديمقراطي يفضي بمرور الوقت إلى بعض التحول في مكونات الثقافة السياسية[٢١].

وتنتقل الحكومة الديمقراطية إلى مرحلة تهيئة السياسات العسكرية التي تساهم بتقبل العسكريين تدريجياً للديمقراطية كنظام مقبول دولياً ولكون التدخل في السياسة مداناً. وبذلك يتحقق التقدم الذي من شأنه أن يقلل من الطابع المؤسساتي للعسكريين وأن يعدل من القيم والمبادئ المغروسة في المهنة العسكرية، وهكذا يتم تحديد السياسة العسكرية التي تُعبر عن مجموعة سياسات الحكومة التي تتناول

[٢١] **كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٥، ص – ص ١٦٠ – ٢٠٠ .**

العلاقات بين المدنيين والعسكر، بما معناه العلاقات بين القوات المسلحة، والدولة، وباقي المجتمع[٢٢] .

كذلك فإن التركيبة الاجتماعية تُعد من أهم العوامل التي تساعدنا على تكوين نظرة موضوعية لمعرفة العلاقات المدنية العسكرية، إذ تؤثر على ضعف وقوة النظام السياسي وعوامله الرئيسية والعناصر التي تتخذ القرارات فيه وتصنعه[٢٣]، وكلما زاد تفاعل التركيبة الاجتماعية مع النظام السياسي كلما قل وتراجع دور العسكريين في النظام السياسي وقدرتهم على الانقلاب ضد النظام، إذ شهدت الدول النامية العديد من الانقلابات، الا أن التطورات التي ذكرناها آنفاً والقيود التي فرضتها النخب السياسية أدت إلى ضبط العسكريين اتجاه المجتمعات والحكومات .

وكانت اغلب الانقلابات التي قام بها العسكريون في فترة ما بعد الاستقلال لا سيما الدول الأفريقية، هي من ضباط ينتمون إلى تيارات دينية وقومية وإقليمية، مارست النخب السياسية بحقها عمداً سياسة الحرمان، ومن هنا كانت الانقلابات هي انقلابات اجتماعية تتخذ الأداة العسكرية وسيلة لها. وبما أن هدف النخب المدنية هو البقاء في السلطة كانت اغلب الاستراتيجيات المتبعة من قبل تلك النخب تقوم على أساس التوازن الاجتماعي من جهة، وخضوع كبار القادة

---

[٢٢] نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص١١٦ .

[٢٣] علي رضا ازغندي، اضواء على علم السياسة في إيران، مجلة فصلية العرب وإيران، العدد الأول، صيف ٢٠٠٢، ص٩٣ .

العسكريين خلال فترات خدمتهم إلى عملية نقل عدة كي لا تتوطد العلاقة بينهم وبين من هم ادنى منهم رتبة وتتحول إلى ولاء مطلق من جهة ثانية [٢٤] .

ففي أفريقيا كانت التقاليد العشائرية تعيق بروز ونشوء الأنظمة الديمقراطية، لذلك استخدمت تلك التقاليد من قبل العسكريين لمناهضة قيام انظمة ديمقراطية، ومن أبرز الخصائص الأخرى التي تلازم العسكريين في أفريقيا هي عدم تطابقها مع التركيبة الاجتماعية للسكان وأن عدم التطابق هذا هو نتيجة للسياسة القومية التي كانت قد طبقتها الأنظمة الاستعمارية في تلك القارة، وكانت سياسة الحكومات في اختيار العسكريين قائمة على أساس مناطقي إذ يقولان كل من كولمان وبرايس: **(كانت هناك دوافع سياسية هامة الانتقاء العسكريين من الجماعات الأكثر هدوءاً في الناحية السياسية والأقل تحمساً من الناحية القومية)**، فالخدمة العسكرية في أفريقيا تُعد من المناصب الجيدة لأنها توفر العيش والمنزلة الاجتماعية فضلاً عن الضمانات المستقبلية[٢٥].

أن معضلة الأنظمة السياسية الأفريقية سابقاً هي خضوع الترقيات في الرتب العسكرية والمناصب لمدى ولاء العسكريين للنخب المدنية لا إلى قدراتهم وخبراتهم، وهذا الأمر ينعكس سلباً على أداء الأفراد ومعنوياتهم، فأولئك الذين يكونون في تصرف النظام أكثر من غيرهم ينالون مميزات أكبر، وهذا ما ينعكس على فاعلية العسكريين وبعدهم عن النخب المدنية، وتستند تلك الفوارق إلى عوامل عدة أحدها صلة القرابة، وكذلك عامل المناطقية والعلاقات الاجتماعية[٢٦]، وهذا

---

[٢٤] باري روبين، العسكر والسياسة في الشرق الأوسط، مجلة فصلية العرب وإيران، العدد الأول، صيف ٢٠٠٢، ص١٨٢ .

[٢٥] غيوري ميرسكي، الجيش والمجتمع والسياسة في الدول النامية، ترجمة: دار التقدم، دار التقدم للترجمة والنشر ' موسكو، ١٩٨٧، ص٤٤ .

[٢٦] باري روبين، المصدر السابق، ص١٨٥ .

يؤدي إلى فقدان التوازن في التركيب الاجتماعي ونشوء اللامساواة فعندما تُكتل مؤسسة قوية كالجيش أو هيئة أو كنيسة، الناس ضمن مستويات متمايزة يفقد المجتمع الحدود الطبقية التي يحتاجها الناس لتنظيم حياتهم ويكتسب اللامساواة الطبقية التي تنظم الفوارق القائمة على أساس الجنس أو العرق أو القومية أو الأثنية أو الدينة. فقد حدثت نزاعات في جنوب أفريقيا على خلفية أحد أخطر الصراعات السياسية القومية فقبل الثورة في ثمانينيات القرن العشرين لم يكن لجنوب أفريقيا تجربة جادة مع الديمقراطية بل هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة[٢٧] .

وهكذا فأن المؤسسة العسكرية يجب أن تضم في صفوفها أفراداً من مختلف الانتماءات، كما هو الحال في المؤسسة العسكرية التركية التي لم تميز بين المجتمع في تكوين الأفراد العسكريين، ورغم ذلك لا يزال العسكريين في مختلف دول أفريقيا وآسيا يتمتعون بدور رئيس في ضبط الأوضاع الداخلية واحتكار دور الأولوية في مشروع الموازنة لأنفسهم[٢٨]. وأن التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية عاملاً مهماً في تحجيم الدور السياسي وفاعليته .

المطلب الثالث: المؤسساتية ودورها في تعزيز العلاقات المدنية – العسكرية

يقول (آدم برزوورسكي): **(أن الإطار المؤسساتي لممارسة التحكم المدني بالقوات العسكرية يشكل العصب المحرك لتوطيد الديمقراطية)**[٢٩]، إذ تأخذ العلاقات المدنية العسكرية منحنيين احدمها يعرف بـ(التوطيد السلبي) يعني تحقيق

---

[٢٧] تشارلز تيللي، الديمقراطية، ترجمة: محمد فاضل طباخ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص١٨٩ .

[٢٨] باري روبين، المصدر السابق، ص١٨٥ .

[٢٩] نقلاً عن: نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص٤٦ .

مطمح ومسعى النخب السياسية عبر خلق الظروف التي تحول دون وقوع التمرد العسكري، والآخر يسمى بـ(التوطيد الايجابي) ويتميز بالجهود الواعية التي تبذلها النخب السياسية وعلى المدى الطويل، بهدف تصميم سياسات واستراتيجيات ترمي إلى أشراك وخرط العسكريين في أهداف النظام السياسي ومؤسساته .

وتفرز عملية التوطيد الايجابي للعلاقات المدنية العسكرية تحكماً سياسياً لمقدرات الدولة من جهة، وتضمن للعسكريين استقلالية كافية تمكنهم من أنجاز مهمتهم من جهة ثانية، ولا شك أن الزعامة المدنية (السياسية) تساهم في تطوير هذه العملية الجديدة التي يشعر فيها العسكريون أن مصالحهم المؤسساتية مضمونة[٣٠]، وهكذا فإن عملية توزيع الأدوار داخل المؤسسات إذ تضم كل مؤسسة عدداً من الأعضاء لكل منهم دور يؤديه هذه الأدوار مكملة بعضها البعض، وعمل تشغيل المؤسسة مرهون بإداء تلك الأدوار فالهدف من المؤسساتية هو اقامة مؤسسات فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يعتد به من القيمة والاستقرار السياسي، وبالتالي اكتساب الشرعية، ويمثل ذلك جوهر عملية بناء الدولة والمؤسسة العسكرية[٣١]، ويطلق (كاتزنشتاين)، سمة أساسية أخرى للمؤسساتية إذ وصفها بـ(أيديولوجية الشراكة) وانتفاء مبدأ سيطرة الطرف الفائز على كل الصلاحيات[٣٢].

واصبحت سيطرت المدنيين على المؤسسة العسكرية واحده من أهم خصائص النظام الديمقراطي، ففي سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين كانت

---

[٣٠] نارسيس سيرا، المصدر السابق، ص٤٩ .

[٣١] كمال المنوفي، المصدر السابق، ص١٧ .

[٣٢] أرند ليبهارت، أنماط الديمقراطية، ترجمة: محمد عثمان خليفة عبد، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٠٠ .

بلدان امريكا الوسطى تدعي بأنها تمارس العملية الانتخابية وأنها انظمة ديمقراطية، ويرى (لاري دايموند) أن تلك الأنظمة لاتزال تسمى أنظمة ديمقراطية مزيفة أو في بعض الأحيان (بأنظمة تسلطية انتخابية)، وفي افريقيا فقد أثرت التغييرات التي شهدتها اوربا الشرقية وروسيا (الاتحاد السوفييتي)، عام ١٩٩٠، أسس حدثان لحركات شعبية اصبحت تعرف بـ(الحركات التحررية الثانية)، ففي بنين استطاعت النخب المدنية السيطرة على السلطة وانتزاعها من الجيش الذي حكم البلاد لمدة تزيد عن ثمانية عشر سنة، معلناً عن التحول الديمقراطي وكذلك في جنوب افريقيا إذ تم اطلاق سراح نيلسن مانديلا والاعتراف بأحزاب المعارضة[٣٣] .

وتبقى عملية الاستقرار السياسي في قارة أفريقيا غير خاضعة إلى نوعية النظام السياسي والمؤسسات الحاكمة لأن محددات الصراع المدني – العسكري تؤثر في اختيار النظام السياسي واتجاهاته كما شهدت القارة العديد من الانقلابات العسكرية التي أدت إلى تراجع دور المدنيين في تسعينيات القرن العشرين[٣٤]، فالسياسة المتبعة كانت تعتمد على تعميق الصراع الداخلي وكذلك ربط الجماهير بأشخاصهم بما يضمن بقاء القادة في السلطة ومع مرور الوقت أظهر القادة عجزهم عن تحقيق الاستقرار السياسي وابتعادهم عن الحكم المدني مما أدى إلى

---

[٣٣] لاري دايموند، المصدر السابق، ص(٢٠٠-٨٢) .

[٣٤] ناظم عبد الواحد الجاسور، النظم السياسية في العالم الثالث العوامل المحددة للاختيارات السياسية في افريقيا وامريكا اللاتينية، من كتاب (النظم السياسية في العالم الثالث)، مجموعة بحوث مقدمة إلى معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٧، ص٤٢ .

زيادة الاحتجاجات عن طريق النخب المدنية أو الجماهير أو المثقفين أو قطاعات المعارضة[٣٥].

ففي عام ١٩٩٠، استطاعت جنوب أفريقيا، عبر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بذل مجهوداً منظماً ومدروساً للاستفادة من التحولات الديمقراطية والأنظمة الدستورية، عبر أرسال فرق من الخبراء إلى مختلف القارات، وفقد الحكم العسكري سيطرته على المؤسسات الحكومية لصالح المدنيين وبرز دور المؤسسة العسكرية عبر الحفاظ على النظام أو القضاء على الحكام الفاسدين[٣٦].

المبحث الثاني: التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب افريقيا

اتخذ التحول السياسي في العديد من الحالات الأفريقية صورة انتقال السلطة من أنظمة سلطوية (مدنية أو عسكرية) غير منتخبة إلى أنظمة مدنية منتخبة على نحو ما تشهد خبرة العديد من الانظمة الافريقية كنيجيريا والسودان وغيرهما .

إلا أن طبيعة التحول في جمهورية جنوب أفريقيا تفردت بملمح خاص يميزها عن تلك النماذج التي شهدتها بلدان افريقية اخرى ، هو تراث الممارسة الديمقراطية للجماعة البيضاء في جنوب أفريقيا على النمط الليبرالي الغربي ، والممارسة الديمقراطية المحكومة لجماعتي الملونين والهنود بمقتضى الدستور فالممارسة الديمقراطية لم تكن غائبة كلية عن مجتمع جنوب أفريقيا ولكنها كانت مقصورة على فئة بعينها وعلى حساب فئات أخرى (السود أساسا) الأمر الذي

---

[٣٥] احمد ابراهيم محمود، الحروب الأهلية في أفريقيا، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٣٣ .

[٣٦] لاري دايموند، المصدر السابق، ص٩١ .

جعل تجربة جنوب إفريقيا تجمع في جنباتها ملامح نموذج تصفية الاستعمار ، والانتقال إلى الديمقراطية .

ميزت الدراسات التي تناولت موضع التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا بين مجموعتين من الأسباب هما الداخلية والأسباب الخارجية ، وسوف يتم التمييز بين المجموعتين من الأسباب ، مع بيان الأسباب الفاعلة في هذا الصدد وهي :

المطلب الأول : أسباب التحول الديمقراطي في جمهورية جنوب أفريقي

اولاً / الأسباب الداخلية والتي شملت الآتي :

١- فشل الصيغ البديلة التي طرحها النظام العنصري لحكم الأغلبية .

شهد تاريخ جمهورية جنوب أفريقيا عدة محاولات من جانب الجماعة البيضاء للهيمنة على السلطة والحيلولة دون وصول السود إلى سدة الحكم في إطار دولة موحدة لجنوب أفريقيا ، وقد اتخذت تلك المحاولات عدة صيغ وأشكال منذ وصول المستوطنين الأوربيين إلى البلاد وهيمنتهم على مقاليد الأمور في مناطق عديدة من الإقليم منذ القرن السابع عشر ، وهي الصيغ والأشكال التي ترسخت عبر عدة قوانين مع قيام اتحاد جنوب أفريقيا عام ١٩١٠ كان من أبرزها قانون الأراضي لعام ١٩١٣ الذي سلب الأفارقة نحو ٨٧ % من الأراضي التي كانوا يقطنونها وقانون المناطق الحضرية لعام ١٩٢٣ الذي حظر على الأفارقة الوجود في مناطق بعينها وحدد مناطق إقامتهم على نحو أسفر عن ظهور أحياء فقيرة ومكتظة بالسود وقانون الحواجز العرقية لعام ١٩٢٦ الذي حظر على الأفارقة العمل في مهن معينة أو تعلم مهارات محددة وغيرها من القوانين ،ويشير الواقع إلى أن تلك الصيغ المختلفة قد أخفقت في تحقيق الاستقرار السياسي بدلالة شواهد أساسية أبرزها تصاعد حدة المواجهات بين النظام العنصري والقوى الوطنية المناوئة له والتي اتخذت أشكالا متفاوتة الحدة (مظاهرات، أضرابات، مقاطعة

اقتصادية، مقاطعة الانتخابات في الكيانات التي أنشأها النظام لتمثيل السود، مقاطعة المدارس، عدم دفع الضرائب، العمليات المسلحة ضد مصالح البيض في كل من بريتوريا وجوهانسبرج [٣٧].

٢- تصاعد الثقل الديموغرافي والاقتصادي للسود .

شهدت جنوب أفريقيا خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين تناميا في الاختلال الديموغرافي بشكل كثيف بين الجماعة البيضاء والسود لصالح الآخرين، الأمر الذي واكبه تزايد هجرة السود من البانتوستانات* إلى المناطق الحضرية، في ذات الوقت رفض الكثيرون من السود فكرة النقل الجبري إلى البانتوستانات، رغم كافة الوعود التي قدمتها الحكومة العنصرية بمزيد من الحكم المحلي والإقليمي وإنشاء برلمان للسود إلى جانب البرلمانات الثلاث

٣- قوة المجتمع المدني في جمهورية جنوب أفريقيا وتعدد روافده.

زخرت ساحة جنوب أفريقيا بالعديد من التنظيمات والاتحادات الأهلية التي لا تخضع بصورة مباشرة أو رسمية لسلطات النظام العنصري، فكانت هناك إلى جانب النقابات العمالية، تنظيمات نسائية وطلابية ودينية مستقلة، أو تابعة للحركات الوطنية على اختلاف مذاهبها وأعراقها ،الأمر الذي وفر قاعدة وارضية ملائمة للتجنيد السياسي ، والحفاظ على قوة الضغط في مواجهة النظام العنصري،

---

[٣٧] جيمي كاديوكي :"الأمريكان الأفارقة وزوال التفرقة العنصرية" ،مختارات المجلس الأفريقي لتنمية البحوث الاجتماعية (القاهرة :مركز البحوث العربية ، العدد ٢٥ ،مارس ١٩٩٦) ،ص ص ١٨: ١٩ .

*** البانتوستانات (Bantustan) وهي مناطق في جنوب أفريقيا التي يشكل بها السود الأغلبية السُكانية في كل من جنوب أفريقيا وجنوب غرب أفريقيا (ناميبيا الآن) واسم بانتوستان هو من بانتو أي الأشخاص الذين يتحدثون لغات البانتو و ستان معناها أرض باللغة الفارسية وبلغات إيرانية أُخرى**

وأتاح كذلك القدرة على إحلال تنظيمات بديلة وفي ذات الوقت موالية لتنظيمات الكفاح الوطني[٣٨] .

٤- التقارب المصلحي والواقعي بين القوى الرئيسة الفاعلة في جمهورية جنوب أفريقيا .

شهد مجتمع جنوب أفريقيا منذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين تغيرات هيكلية في تركيبة التحالفات الاقتصادية والسياسية في المجتمع فعلى صعيد الجماعة البيضاء ظهرت طبقة كبار الرأسماليين الافريكانز[*] التي تشابكت مصالحها مع كبار الرأسماليين متحدثي الإنجليزية حيث تمكنا معا من أقامه قاعدة تصنيعية حديثة في مجتمع جنوب أفريقيا ،وقد تلاقت مصالح ورغبات كبار الرأسماليين في الجماعة البيضاء مع رغبات القاعدة العريضة من القوى العاملة السوداء التي عانت في تلك الآونة من البطالة التي تزايدت معدلاتها لتصل في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي إلى ٢٥% وبالتالي مطالبتهم بفتح أسواق العمل أمامهم وإلغاء نظام حجز الوظائف، ومطالبتهم بتحسين أوضاعهم المعيشية والتعليمية للوفاء بمتطلبات الصناعات الحديثة من العمالة الماهرة[٣٩] .

ثانيا/ الأسباب النابعة من البيئة الخارجية

---

[٣٨] أوكيشوكو ايبينو: " الاثنية والانتقال إلي الديمقراطية في نيجيريا" ، ترجمة هالة ثابت في مختارات المجلة الإفريقية للعلوم السياسية (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، العددان ١-٢ ، يناير ٢٠٠٢)، ص ٢٩٣ .

[*]الافريكانز : هم الجنوب أفريقيين البيض وهم شعوب أوروبية مختلطة استوطنت جنوب أفريقيا يبلغون ٧% من سكان جنوب أفريقيا والكلمة مشتقه من معنى أفريقي باللغة الهولندية يتحدث الأفريكان اللغة الأفريكانية وهي لغة مشتقه من باللغة الهولندية وتأثرت بالإنجليزية وكثير من اللغات الأخرى.

[٣٩] المصدر السابق ، ص٢٩٤

شهد النظام الدولي منذ نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات تحولات جوهرية ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع الدولية ،ويمكن تقسيم الأسباب الخارجية إلى نوعين هما: الأسباب الدولية والأسباب الإقليمية.

أ. الأسباب الدولية

شهدت مرحلة الثمانينيات من القرن العشرين تصاعد حدة المطالبة الدولية بفرض عقوبات شاملة ضد جمهورية جنوب أفريقيا، ونجح مجلس الأمن عام ١٩٨٥ في إجازة قرار فرض عقوبات بشكل طوعي ضد جنوب أفريقيا، وإن أخفقت مساعي توقيع عقوبات شاملة وإجبارية عليها بسبب استخدام القوى الغربية دائمة العضوية في مجلس الأمن حق الفيتو، وعلى الرغم من ذلك فإن ذلك الاتجاه في المنظمة الدولية كان له انعكاساته على مواقف المؤسسات التمويلية الدولية وحركة الاستثمار في جنوب أفريقيا حيث تزايد إحجام هذه المؤسسات عن تمويل مشروعات جنوب أفريقيا وشهدت الأخيرة حركة نزوح عكسي لرؤوس الأموال والاستثمارات ،كما شهدت مرحلة الثمانينيات كذلك الاعتراف الدولي– بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية – بأن المؤتمر الوطني الأفريقي هو المؤهل للتفاوض مع النظام العنصري للتوصل إلى تسوية للصراع، وإذا كانت العوامل سالفة البيان في مجملها تصب في صالح القوى الوطنية في جنوب أفريقيا فيما يتصل بمسار التحول الديمقراطي، فإن البيئة الدولية قد حملت من المتغيرات كذلك، ما مثل عوامل دفع باتجاه التحول الديمقراطي[٤٠].

ب. الأسباب الإقليمية

---

[٤٠] **صبحي قنصوه: التحولات الديمقراطية الحالية في إفريقيا: الأسباب ، الأبعاد، احتمالات المستقبل في د. إبراهيم نصر الدين وآخرين: الموسوعة الإفريقية، المجلد الخامس: بحوث سياسية واقتصادية(القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، ١٩٩٧)،ص ص ١٢١ –١٢٥**

تتعلق الأسباب الإقليمية بطبيعة نظرة الدول الأفريقية للصراع في جمهورية جنوب أفريقيا، فعلى الرغم من إدانة جميع الدول الأفريقية الممارسات العنصرية لجمهورية جنوب أفريقيا فإن النظرة الغالبة للصراع كانت ترى أنه صراع داخلي الأمر الذي دفع البعض إلى المطالبة بفتح قنوات حوار مع النظام العنصري في جنوب أفريقيا، لا سيما مع تصاعد حدة المواجهة بين النظام العنصري ودول جواره الداعمة للنضال الوطني على نحو ضاعف أعباء تلك الدول تكلفة اقتصادية بالغة، ودفع ببعض هذه النظم إلى توقيع اتفاقات سلام مع النظام العنصري (موزمبيق ١٩٨٤، أنجولا ١٩٨٩)، استهدفت تضييق الخناق على الكفاح المسلح للمؤتمر الوطني الأفريقي، وقد أدت تلك الأعباء بدول المواجهة إلى الامتناع عن دعم الكفاح المسلح ضد جنوب أفريقيا عبر أراضيها، ولم تخل التطورات على هذا الصعيد من تأثيرات سلبية على النظام العنصري في جنوب أفريقيا تمثلت في التسليم باستقلال ناميبيا الذي أدى تسليم النظام بانتهاء العنصرية في ناميبيا التي كان يعدَها جزءاً لا يتجزأ من أراضي جنوب أفريقيا وبالتالي طرح التساؤل عن أسباب الاستمرار في تكريس ذلك الوضع في جنوب أفريقي[٤١].

المطلب الثاني : المؤسسة العسكرية والانتقال الديمقراطي في جنوب افريقيا

اتبعت القوات المسلحة بجنوب أفريقيا استراتيجية عسكرية بريطانية أطلق عليها "الاستراتيجية الشاملة " منذ مطلع الستينيات من القرن العشرين وحتى نهاية الثمانينيات، بهدف قمع التمردات الداخلية (تمردات السود أساسًا والمعارضة)، وإضعاف أنصارهم الخارجيين من الدول الأفريقية المستقلة وعلى الرغم من أقلية

[٤١] محمود أبو العينين:" أفريقيا وتطور النظام الدولي" في د. إبراهيم نصر الدين وآخرين: مرجع سبق ذكره، ص ٨١.

البيض في جنوب أفريقيا إلا أنهم كانوا ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم معقل العالم الغربي، في محيط من الدول الأفريقية الشيوعية المتحالفة مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي والراغبة في استئصال حكم البيض من جنوب أفريقيا، الأمر الذي كرس الهيمنة العسكرية في جنوب أفريقيا آنذاك فتم قمع المعارضة والحصار العنصري للسود، فضلاً عن توجه الدولة نحو سياسات التسليح والصدام مع دول الجوار الأفريقية.

وقد اتسمت المراحل الأولى في تكوين هيكل عسكري لجنوب أفريقيا بمحدودية تمثيل غير البيض (وبخاصة أبناء الجماعة السوداء)، إلا أن هذا الأمر لم يستمر كثيرًا إذ أعلن رئيس أركان الجيش بقوات دفاع جنوب أفريقيا عام ١٩٧٤م بقبول قوات الدفاع للمتطوعين السود برواتب عادلة، الأمر الذي لاقى انتقادات شديدة من اليمين الأبيض وأثار جدلًا كبيرًا في المجتمع ما بين المؤيدين والمعارضين للقرار[٤٢].

ولم تكن تلك الخطوة من أجل رفع التمييز العنصري عن السود ولكنها كانت لحاجة القوات المسلحة الماسة للعمالة الرخيصة في المهام غير القتالية، والتي بلغت ذروتها في منتصف السبعينيات مع نشوب الحروب الحدودية لجمهورية جنوب أفريقيا مع بعض دول الجوار[٤٣].

تشكلت لجنة عرفت باسم لجنة «فيرستر» وفي عام ١٩٦٦م ، وكان الهدف منها إقصاء المدنيين عن الإشراف على المؤسسة العسكرية، بحجة افتقار المدنيين

---

[٤٢] محمد عاشور ، التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوبا افريقيا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الافريقية في جامع القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص٢٤٤

[٤٣] عبد الله المصري ، جنوب أفريقيا: عندما روض التحول الديمقراطي وحش المؤسسة العسكرية ، تاريخ الزيارة ٢٠٢٢/٤/١٥ مقال منشور على الرابط الالكتروني

https://www.ida2at.com/south-africa-when-the-democratization-before-military-monster/

للخبرة وعدم قدرتهم على استيعاب تعقيدات العمل العسكري، علاوةً على أن تعدد المناصب بمثابة إهدار للموارد النادرة. وقد أدى تطابق الرؤى والقيم بين قيادات الجيش والنخبة السياسية والمدنية آنذاك إلى الحيلولة دون الحاجة إلى تدخل الجيش أو ضغطه مباشرة لتأمين احتياجاته حتى وصل الأمر إلى تشبيه البعض للعلاقة بأن جيش الدفاع ما هو إلا حزب سياسي بزي عسكري يقود البلاد، فكانت السلطة الإدارية والسياسية ذات قيادة عسكرية ويتم التعامل معها كملف عسكري[٤٤].

وبعد سنواتٍ من الحكم العنصري نجح الأفريكانز في الانتقال إلى حكم الأغلبية بعد انتخابات عام ١٩٩٤[*]، وتم تشكيل قوة الدفاع الوطني لجنوب أفريقيا وطي صفحة قوات دفاع الاتحاد إلى الأبد، وصولًا إلى تكوين جيش الدفاع الوطني لجمهورية جنوب أفريقيا عام ١٩٩٨ والمكوّن من (قوة دفاع جنوب أفريقيا SADF – قوات رمح الأمة MK – قوات تحرير شعب آزانيا APLA – قوات المعازل المستقلة TBVC – قوات الحماية للذاتية للكوازولو KZSPE)، وتعد تلك الحقبة هي الأخطر من سابقتيها، حيث تحولت عقيدة الجيش في جوهرها من حماية

---

[٤٤] عبد الله المصري ، المصدر السابق

[*]الانتخابات العامة في جنوب أفريقيا ١٩٩٤ هي أول انتخابات تجرى في جنوب أفريقيا متعددة أعلنت انتهاء نظام الفصل العنصري. وقد أجريت الانتخابات تحت إشراف اللجنة الانتخابية المستقلة (Independent Electoral Commission : IEC) انتظر الملايين في طوابير على مدى فترة التصويت التي دامت ثلاثة أيام. فاز المؤتمر الوطني الأفريقي (ANC)، الذي أدرج أعضاء من الاتحاد كوساتو العمل والحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا في لائحته، بأقل بقليل من أغلبية الثلثين وبموجب الدستور المؤقت، شكل المؤتمر الوطني الأفريقي حكومة الوحدة الوطنية مع الحزب الوطني وحزب انكاثا للحرية، وطرفان آخران فازا بأكثر من عشرين مقعدا في الجمعية الوطنية. تاريخ ٢٧ نيسان هو عطلة رسمية في جنوب أفريقيا، "يوم الحرية".

وتأمين مصالح البيض إلى قوات مسلحة خاضعة للغالبية المدنية المتمثلة في السود، وبالتالي تحول الجيش من مؤسسة قائمة على الامتياز العنصري إلى الأخذ بمعايير الجدارة .

أولاً : التأطير الدستوري والقانوني للأجهزة الأمنية في جمهورية جنوب أفريقيا

إن الدستور في أحد معانيه ليس مجرد مجموعة من القواعد القانونية والنصوص الدستورية التي تصمم وتصاغ من أجل استيفاء الجوانب الشكلية لمنظومة النظام السياسي في دولة ما، وإنما يتجاوز الدستور وضعه هذا إلى كونه منهاج العمل والدليل المرشد لإدارة أمور الدولة .

يبدو أن الاهتمام الجديد بالدستورية Constitutionalism والديمقراطية في إعادة صياغة الدساتير وصناعتها في أفريقيا، تزامن مع حالة الرضا والقبول الجماعي للتطورات التي اقترنت بفناءَ التفرقة العنصريةِ في جنوبِ أفريقيا ، فقد صدر دستور دولة جنوب أفريقيا في عام ١٩٩٤ بوصفه القانون الأعلى للجمهورية لتحقيق جملة من الأهداف في مقدمتها معالجة انقسامات الماضي وتأسيس مجتمع مبني على القيم الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان الأساسية ووضع الأسس اللازمة لمجتمع ديمقراطي ومنفتح تحترم فيه الحكومة إرادة الشعب، ويحمي القانون جميع المواطنين على قدم المساواة وتحسين نوعية حياة كل المواطنين وتحرير الطاقات الكامنة في كل شخص وبناء دولة جنوب أفريقيا متحدة وديمقراطية قادرة على أن تحتل مكانها الملائم بوصفها دولة ذات سيادة في الأسرة الدولية[٤٥].

---

[٤٥] **ديباجة دستور جنوب أفريقيا " The Constitution: The certification process". Constitutional Court of South Africa. مؤرشف من الأصل في ٣٠ يونيو ٢٠١٦.**

يعكس الأمن القومي عزم مواطني جنوب أفريقيا، أفراداً وأمة، على أن يعيشوا على قدم المساواة، وفى سلام وانسجام، وأن يتحرروا من الخوف والعَوَز، وأن يسعوا إلى حياة أفضل ويُوجب العزم على العيش في سلام وانسجام على أي مواطن جنوب أفريقي عدم المشاركة في الصراعات المسلحة، على المستوى الوطني أو الدولي، باستثناء ما يقضي به الدستور أو التشريعات الوطنية ويتم الحفاظ على الأمن القومي وفقا للقانون، بما في ذلك القانون الدولي ، كما ويخضع الأمن القومي لسلطة البرلمان والسلطة التنفيذية الوطنية[٤٦].

نص دستور جمهورية جنوب أفريقيا في الفصل الحادي عشر على إنشاء الأجهزة الأمنية[*] وتشكيلها وسلوكها ، إذ تتألف أجهزة أمن الجمهورية من قوة دفاع واحدة، وجهاز واحد للشرطة، وأي أجهزة استخباراتية تتأسس وفقا للدستور علماً أن قوة الدفاع هي القوة المسلحة الشرعية الوحيدة في الجمهورية ولا يجوز إنشاء تنظيمات أو أجهزة مسلحة، بخلاف الأجهزة الأمنية المنشأة وفقاً للدستور، وبموجب التشريعات الوطنية على أن تشكل الأجهزة الأمنية وتنظم بموجب

[٤٦] الفصل ١١/ المادة ١٩٨ من دستور جنوب أفريقيا ، المصدر نفسه

[*]يؤرخ لبدايات تأسيس جيش جنوب أفريقيا بالأول من يوليو/تموز عام ١٩١٢م وهو تاريخ صدور القانون رقم ١٣ لسنة ١٩١٢م الخاص بقوات دفاع الاتحاد والتي تكونت في أعقاب حرب البوير الثانية (١٨٩٩م – ١٩٠٢م)، وقد نشبت تلك الحرب بعد اكتشاف الذهب وثروات معدنية أخرى بمنطقة الترانسفال التابعة للأفريكانز، وفيها استطاعت بريطانيا هزيمة قوات البوير وضم مستعمرتي الترانسفال والأورانج لإدارتها، مع وعد بمنح البوير حكمًا ذاتيًا. وفي نهاية المطاف تم طي صفحات المناوشات بين الأفريكانز والبريطانيين باتفاق عسكري وذلك بدمج قواتهما العسكرية والبوليسية في إطار اتحاد تم إعلانه في ٣١ مايو عام ١٩١٠م، وقد صيغ هذا الاتحاد في صورة قانون ١٩١٢م والذي تضمن في مادته السابعة على أن الأفراد ذوي الأصول الأوروبية هم فقط المسموح لهم بالدفاع عن البلاد في حالة الحرب، وتعد تلك الحقبة ترسيخًا واضحًا لجذور العنصرية بجنوب أفريقيا.

التشريعات الوطنية كما وضع الدستور مجموعة من القيود على الاجهزة الامنية لضمان حياديتها إذ لا يجوز لأي فرد من أفراد أي جهاز أمني أن يطيع أمراً ليست له صفة شرعية واضحة أو الإخلال بمصلحة لحزب سياسي، تكون مشروعة بموجب الدستور أو دعم أية مصلحة لحزب سياسي، بطريق الانحياز له[٤٧].ولوضع مبادئ الشفافية والمساءلة موضع التنفيذ، تشرف لجان برلمانية مشكلة من عدة أحزاب على جميع الأجهزة الأمنية على النحو الذي تقرره التشريعات الوطنية أو القواعد والأوامر البرلمانية[٤٨]. وبذلك يكون الدستور قد شجع على إجراء حوار بين الأجهزة المسلحة والسلطة القضائية والسلطة التشريعية من خلال تكليف أجهزة الأمن بتلقين أعضائها التصرف وفقًا لقوانين الأمة والدستور، وكذلك مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة.

ثانياً: الجيش وعملية التحويل الديمقراطي في جنوب افريقيا

أكد (روبرت دال) في كتابه "الديمقراطية ونقّادها" على موضوع التحكم بالعسكريين فمن البديهي في حال دولة ما كي يتم حكمها بشكل ديمقراطي أن يتوفر شرطان : الأول توفر تشكيلات الجيش والشرطة وهو أمر وارد حتماً على أن تخضع هذه التشكيلات للتحكم المدني، بيد أن هذا التحكم قد لا يكون كافياً على اعتبار أن الكثير من الأنظمة غير الديمقراطية تتشدد بممارسته، أما الشرط الثاني فهو خضوع حاكم المؤسسة العسكرية المدني للعملية الديمقراطية[٤٩].

فمتى ما تم وضع الإطار، يحتاج الجيش إلى بيئة سياسية شفافة وتعاونية لمتابعة تفويضه بفاعلية فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون القادة المدنيون قادرين

---

[٤٧] **ينظر المادة ١٩٩من دستور جنوب افريقيا**

[٤٨] **دستور جمهورية جنوب افريقيا، المادة (١٩٩) .**

[49] **Robert Dall , Democracy and its critics , yale University Press , New HaveN,1993,P293**

على أن يشرحوا للقادة العسكريين المبررات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لميزانية الدفاع وعلى المنوال نفسه، يجب على القادة السياسيين البحث عن خبرات ومشورة القادة العسكريين في تحديد وترتيب أولويات الجوانب المختلفة للاستراتيجية الأمنية وتعد المشاركة التشريعية القوية في قضايا الدفاع مؤشرًا قيّمًا على العلاقات المدنية–العسكرية الديمقراطية[٥٠]، كما يمكن للنهج التدريجي المبني على التوافق والحوار المنتظم أن يعزز احتمالات توطيد الديمقراطية بنجاح والسيطرة المدنية على الجيش.

إن مساعي احتواء قوى العنف وتحييدها في جنوب أفريقيا، ترجع إلى ما قبل مرحلة المفاوضات حول آليات التحول الديمقراطي، فقد اشتركت حكومة الحزب الوطني ، والمؤتمر الوطني الافريقي كل على حدا في العمل على ضمان حياد قوات الجيش والبوليس الحكومي واستمرار ولائهما للحكومة القائمة وذلك من خلال عمليات التطهير التي قام بها الرئيس ديكليرك منذ عام ١٩٩٢ لإقصاء العناصر المناهضة لعملية الاصلاح والتحول السياسي وعلى الرغم من المخاطر لتلك الخطوة ، إلا أن التأييد الذي حصل عليه ديكليرك في الاستفتاء الذي أجري عام ١٩٩٢(للبيض فقط) حول موقفهم من الاصلاحات ، والتنازلات التي قدمها المؤتمر الوطني الافريقي بتخليه عن الكفاح المسلح كسبيل للتغيير مضافاً إليه اختلاف توجهات قادة الاجهزة العسكرية والامنية ما بين مؤيد ومعارض لعملية الإصلاح وتاريخ الجيش الجنوب افريقي كمؤسسة تابعة وخاضعة للسلطة المدنية

[٥٠] محمد عاشور مهدي "الصراع السياسي في جنوب أفريقيا ومستقبل النظام : ورقة أولية" ، في د . إبراهيم نصر الدين : الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا ، القاهرة : معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦.

منذ تنظيم الجيش في البلاد في عام ١٩١٢[٥١]، كل ذلك : ساعد على التزام المؤسسات الامنية (الجيش والبوليس) وقياداتها في مجملها بمسار الإصلاح وإن لم يمنع من بعض التصرفات الفردية من جانب بعض عناصر هاتين المؤسستين ممن شعروا بخطورة تلك الاصلاحات على أوضاعهم القائمة في ظل النظام العنصري.

لقد شهدت مفاوضات المرحلة الانتقالية والمعروفة اختصارًا بـ«كوديسا CODSA» تشكيل لجنة عسكرية مشتركة التنسيق من ممثلي القوى الرئيسية، وتم تكليف تلك اللجنة بصياغة السياسات الانتقالية المتعلقة بإنشاء وزارة جديدة للدفاع، ومعالجة قضايا الاندماج والسياسة الدفاعية في المستقبل، مع تأكيد ضرورة الالتزام بمبادئ الشفافية والمساءلة والفصل بين السلطات والشرعية. ويمكن القول إنه من الناحية الفنية الواقعية سيطرت على أعمال اللجنة وجهة نظر خبراء جيش دفاع جنوب أفريقيا الذي ينتمي معظم جنوده للجماعة البيضاء بسبب قدراتها المؤسسية والخبرة في إدارة عمليات التخطيط المعقدة، ووجهة نظر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي بفضل النفوذ السياسي الذي يمتلكه، فضلاً عن جهود منظمات المجتمع المدني التي لعبت دورًا كبيرًا في إضفاء طابع مثالي على مقترحات الحزب في ضوء افتقار كوادره للخبرة العملية في مجال الحكم[٥٢].

وعلى الرغم من التوتر والصعوبات التي واجهتها اللجنة المشتركة للتنسيق، تمكنت من إنجاز مهمتها وبلورة استراتيجية جديدة للمؤسسة العسكرية تتماشى مع التطورات الجارية على ساحة البلاد، ونجح الحوار بين أطراف الدولة العسكرية السابقة والدولة المدنية الحالية، حتى أن أحد ضباط قوة دفاع جنوب أفريقيا علق

---

(51) **Gary Kynoch, The Transformation Of South African Military ,The Journal Of Modern African Studies (Vol.34,N.3,1996),P441**

(٥٢) **عبد الله المصري ، مصدر سبق ذكره**

في ذلك الوقت بالقول إن "قوات دفاع جنوب أفريقيا حصلت على أكثر من ٨٠% مما أرادت الخروج به من عملية اللجان المشتركة للتنسيق".

ومع تولي الحكومة الانتقالية استمرت سياسة احتواء مطالب الجماعات المختلفة ومساعي السيطرة على المؤسسات الامنية في البلاد ويبين ذلك من تجاوب حكومة الوحدة الوطنية مع مطالب " انكاثا" فيما يتعلق بالزعامات التقليدية ومطالب غلاة الافريكانز بشأن الحكم الذاتي للبيض حيث أقرت الحكومة وضع الزعامات التقليدية في إطار الدستور الدائم وأصدرت القوانين التنفيذية[٥٣]. وعلى صعيد آخر تعهدت الحكومة بتوفير عمليات التأهيل والتدريب للأفراد الذين سيتم تسريحهم والاستغناء عنهم من قوات الحركات الوطنية وكذا قوات الأمن في البانتوستانات السابقة وتعويض من يترك الخدمة في القوات المسلحة والبوليس مع التعهد بعدم المساس بأوضاع البيض داخل هذه المؤسسات خلال فترة الحكم الانتقالي[٥٤].

وعلى الرغم مما سبق فقد شهد التركيب الاثني لقوات دفاع جنوب أفريقيا تغيراً ملحوظاً لصالح تمثيل الأفارقة السود داخل الرتب والمناصب العليا في إطار سعي النظام لإحداث تمثيل متوازن بين عناصر المجتمع داخل مؤسساته المختلفة بما في ذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية[٥٥]

وبذلك تقدم ليسوتو وجنوب أفريقيا أمثلة على كيفية وضع إطار عمل لمؤسسة أمنية فعالة، وبالتالي، لعلاقات عسكرية–مدنية ديمقراطية وينص قانون قوة الدفاع الصادر عن برلمان ليسوتو في عام ١٩٩٦ على بنية القوات المسلحة وتنظيمها

---

[٥٣] محمد عاشور ، التعددية الاثنية والنظام السياسي الجديد في جمهورية جنوبا افريقيا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٤

(54) Gary Kynoch, OP.Git, PP441:450

[٥٥] محمد عاشور، المصدر السابق ، ص٢٥٠

وإدارتها، وكذلك انضباط قواتها والمسائل المتعلقة بها وقد أدى إنشاء وزارة الدفاع في عام ١٩٩٥ إلى مأسسة السيطرة المدنية على القوات من قبل سلطة مدنية منتخبة، وكذلك تعزيز مساءلة القوات في السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما أن إبعاد القوات المسلحة عن السياسة الحزبية جعل الجيش أكثر احترافًا في تنفيذه الواجبات الوطنية، ومثل هذا الفصل جعل الحكومة أكثر ديمقراطية كذلك[٥٦].

وفي ذات الاتجاه فإن ضمان حياد الجيش، يعد من الدعائم الأساسية لاستقرار الأمن، الذي هو أمر لازم وضروري، إذ هو أحد المتطلبات المهمة لحماية الدولة، ولحماية توجهاتها وسياساتها وممارساتها داخلياً وخارجياً، بمعنى أن حياد الجيش في الحياة السياسية يعد بمنزلة صمام أمان لدعم التحول الديمقراطي السليم، وللحيلولة دون إقحامه في الصراعات الحربية والسياسية وصراع المصالح الضيقة للنخب الحاكمة، هو أمر جدير بالاهتمام وبالمتابعة، ولكن هذا الأمر على أهميته له متطلباته.

وعلى صعيد آخر تُعد جنوب أفريقيا مؤيدة نشيطة للحاجة إلى الحل السلمي للنزاعات الافريقية وغيرها وإلى منع نشوبها مستقبلاً كون ذلك من الامور المهمة جداً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في القارة وعلاوة على ذلك تؤمن جنوب أفريقيا بضرورة أداء هذا الدور في القارة وذلك لأنها ببساطة ونظراً لقوتها ومواردها الاقتصادية والعسكرية هي وحليفتها الاستراتيجية نيجيريا ، تملك القدرة للقيام بذلك وكونها تمتلك تجربة تتمثل في الخروج من حالة صراع مرير وإقامة دولة ديمقراطية

---

[٥٦] **أحمد إبراهيم محمود، "الحروب الأهلية في أفريقيا"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.**

تقدمية تجعلها في وضع يمكّنها من مساعدة الدول الأخرى التي تمر في نفس الأحوال[٥٧].

إذ أدت جنوب أفريقيا دوراً حاسماً في الدعم العسكري سعياً لتسوية مختلف النزاعات الافريقية وبذلت موارد كثيرة لأجل مبادرات حفظ السلام وحل النزاعات ولها أعداد كبيرة من القوات مع الامم المتحدة فضلاَ عن أنها تصنف لدى الامم المتحدة بأنها ثامنة الدول المساهمة بقوات حفظ السلام إذ أنفقت جنوب أفريقيا ما يربو على ٣٥٠ مليون راند (٤٧،٥ مليون دولار أمريكي) سنوياً على هذه العمليات[٥٨].

وعليه يمكن القول بدرجة كبيرة من الثقة، إن جمهورية جنوب أفريقيا استطاعت إدارة مرحلة التحول من الحكم العنصري إلى الحكم الديمقراطي بدرجة كبيرة من النجاح فيما يتصل بالعلاقات المدنية العسكرية عبر احتواء مخاوف الأطراف المختلفة والموازنة بين مطالبها في ضوء معطيات قوة كل طرف في أرض الواقع.

ونجحت قوات الدفاع الوطني في تاريخها القصير نسبيًا، بإدارة ناجحة لعملية التحول من جيش عنصري إلى قيادة وطنية، خاضعة للسلطة السياسية وملتزم إلى حد كبير بالمعايير الدولية؛ الأمر الذي بث الطمأنينة في نفوس الجماهير والثقة في جيش بلادهم.

---

[٥٧] كريس لاندزبيرج ، الافروعربية الجديدة: أجندات جنوب افريقيا الافريقية والعربية والشرق أوسطية ، سلسلة محاضرات الامارات ١٢١ ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٢

[٥٨] المصدر نفسه، ص٣٣

فأصبح جنوب افريقيا من الأمثلة الحديثة على الجيش الذي أصبح أكثر إذ نجحت جهود متضافرة ما بعد فترة الفصل العنصري في إنشاء جيش من الرجال والنساء من قوات متحاربة سابقًا وتحت ضغط الانتقال السياسي، حوّل الجيش نفسه ليمثل ويعكس تنوع شعب جنوب أفريقيا وتواصل الحكومة والجيش والمجتمع المدني الحفاظ على الشمولية كجزء من سياسة الأمن القومي لجنوب أفريقيا.

الخاتمة:

لقد مرت العلاقات العسكرية المدنية مختلفة بدءاً من بروز الدولة بشكلها الحديث، وإلى يومنا هذا وتُعد هذه العلاقة أحدى اهم الاسس التي تحدد طبيعة النظام السياسي، إذ لا يمكن الحديث عن نظاماً ديمقراطياً في ظل وجود سيطرة للعسكر على السلطة، ويعود ذلك إلى النظريات والتطورات السياسية التي أثبتت أن عمل المؤسسة العسكرية بشكل عام يقتصر على الحفاظ على الوحدة الوطنية داخلياً وحماية الدولة مع التحديات والمخاطر العسكرية خارجياً، الا ان تلك الحدود التي رسمت للمؤسسة العسكرية لم تأتي من فراغ وانما بعد عدة تداخلات للحد الذي جعل العسكر يمثل تحدياً خطيراً للديمقراطية نتيجة الانقلابات السياسية ورغبة بعض قادة الجيش في السيطرة على السلطة السياسية وتحويلها إلى سلطة عسكرية إلا أن التطور الديمقراطي والثقافة السياسية وبروز النظريات التي تحدد واجبات العسكر والعلاقة مع المدنيين كان لها اثر واضح في اعادة رسم العلاقات المدنية العسكرية كذلك المؤسساتية التي شملت مؤسسات الدولة والسعي نحو تفعيل المؤسسات داخل الدولة لتحقيق الاستقرار السياسي، وهذا ما حصل في دولة جنوب افريقيا، إذ تمكن الجيش من الانقلاب على السلطة والسيطرة على النظام السياسي واقصاء المدنيين من تولى الحكم ثم تمكن المدنيين والنخب السياسية من استعادة السيطرة على الحكم والمؤسسات داخل الدولة .